

النقل العام الحد البيئي الذكي



UITP
www.uitp.org

حدد طموحاتك

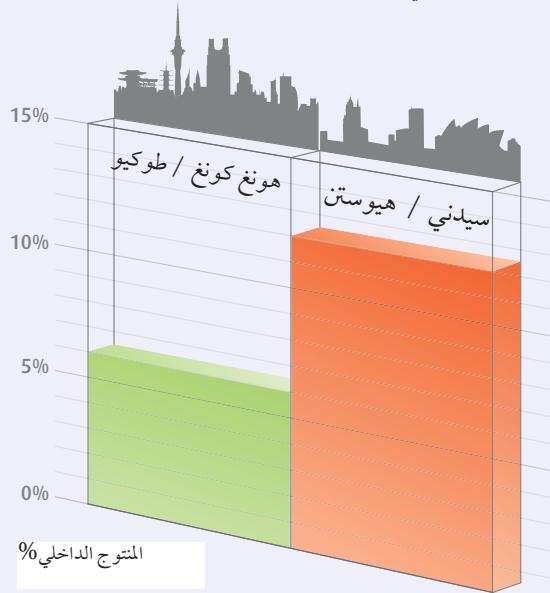
النقل العام منعش للاقتصاد

يعكس حجم الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وجود ظاهرة هيكلية تدعوا إلى تغيير حقيقي . ولقد حان الوقت لابراز تحول مجتمعي والابتعاد في حياتنا اليومية عن الاعتماد على السيارة.



- يوفر النقل العام وظائف بيئية مهمة على الصعيد المحلي . وتعد شبكة النقل العام في مدن كثيرة واحدة من المؤسسات الكبرى في التوظيف، وهذه الوظائف لا يمكن ترحيلها.
- يخلق مشغلي النقل العام وحدهم في اوروبا 1,000,000 وظيفة مباشرة ، وكل وظيفة مباشرة في النقل العام ترتبط بأربع وظائف في قطاعات اقتصادية أخرى .
- كل يورو يتم خلقه من طرف النقل العام يتربّع عنه قيمة إضافية قدرها 4 يورو في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ان التحول الكبير بالتجاه النقل العام والتنقل المستدام يساعد الدول على تقليل اعتماد الاقتصاد على الوقود النفطي ويحسن من ميزان مدفوعاتها.

في المدن التي توجد بها حصة كبيرة من النقل العام والمشي وركوب الدراجات ، تكون كلفة النقل على المجتمع تساوي نصف كلفته في المدن التي تكون بها مساحة النقل العام منخفضة . مثل كلفة النقل في طوكيو أو هونغ كونغ 6% فقط من إجمالي المتوج الداخلي ، لكنها تصل إلى أكثر من 12% في هيوستن أو سدني . يمثل هذا الفارق حوالي 2,000 يورو للفرد الواحد في السنة .



جنيف (سويسرا)

لقد تبنت مدينة جنيف سياسة طموحة لتطوير النقل العام في بداية هذا العقد . وتبين بعض التوقعات أنه اذا ما لم تؤخذ اي اجراءات مناسبة في هذا الصدد ، فإن عدد السيارات الخاصة سيزيد بنسبة 42% ما بين عامي 2006 و2020 . وقد بدأت السلطات بالعمل من أجل الحد من هذه الزيادة الى نسبة 25% مما يؤدي الى تضاعف مستعملي النقل العام عام 2020 . وتهدف الخطة الرئيسية المرسومة لأجل ذلك الى زيادة عبء 23% من عرض النقل العام ما بين عامي 2006 و2010 ، من بعد زيادة عبء 25% ما بين عامي 2002 و2006 . من بين الاجراءات التي تم اتخاذها ، نذكر زيادة العرض من الترام ، توازن أفضل بين العرض والطلب خلال النهار ، تحسين الكفاءة التشغيلية وبدائل مجهودات جبارة من أجل تطوير شبكة حقيقة للسكك الحديدية بالضواحي مشروع (CEVA)



النقل العام يساعد كوكب الأرض على التنفس

لقد ارتفع الطلب العالمي على الطاقة بمقدار خمس أضعاف منذ خمسينات القرن الماضي . ويمثل النقل نسبة 30% من الاستهلاك الكلي للطاقة في الاتحاد الأوروبي و حوالي 19% من الغازات الدفيئة في العالم. ولم تتمكن التكنولوجيا الحديثة من مقاومة هذه الوضعية بسبب ارتفاع عدد السيارات والرحلات. لكن بمجرد تغيير السلوك يمكن الحصول على نتيجة فورية وبالتالي إلى فوائد هامة على المدى البعيد.

- يزداد ابعاث الغازات في العالم الناجم عن قطاع النقل بشكل أكبر مما هو عليه في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويعتبر النقل البري حاليا مسؤولاً عن 74% من الانبعاثات الناتجة عن النقل.
- اذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط عمر السيارات ، فإن اللجوء الى الوقود وسيارات أنظف لن يتربّع عليهما أي انعكاس ايجابي قبل عام 2040.
- تعد الاستراتيجيات المبنية على سياسة النقل العام أكثر فعالية من الحلول التكنولوجية البحثة على مستوى الطاقة والتلوث والتغير المناخي.

فيينا



يصل متوسط استهلاك النقل العام من الطاقة الى 3.4 أضعاف أقل منه بالنسبة للسيارات للمسافر الواحد في الكيلو متر. وتزداد هذه النسبة في ساعات الذروة.

تفوق كثافة توفير النقل العام في فيينا بحوالي 75% من معدل المدن في أوروبا الغربية وتزداد هذه الكثافة بنسبة 3% سنويا. وقد ترتب عن الجهود المكثفة، مصحوبة بتنسيق متكامل بين العمران والنقل العام زيادة مستمرة في حصة وسائل النقل العام: 29% في منتصف التسعينيات، 35% اليوم ويتوقع أن تبلغ 40% في أفق 2020. بلغ حاليا استعمال وسائل النقل العام في فيينا حوالي 500 رحلة لكل نسمة سنويا، هذا الرقم القياسي الأوروبي الذي تخضى به مدحبي زوريخ و ميونخ لوحديهما.

سنغافورة



في المدن التي يكثر فيها المشي على الأقدام واستعمال النقل العام والدراجات، يوفر كل مواطن سنويا ما بين 500 و600 لتر من الوقود، وهو ما يعادل 15 خزانة.

يتوقع أن يقفز الطلب على السفر من 8.9 الى 14.3 مليون رحلة يومية بحلول عام 2020. وبسبب محدودية المساحة المتوفرة في المدن، فإن الزيادة في الطلب على التنقل يجب استيعابها إلى حد كبير من طرف النقل العام. ولقد وضعت السلطات هدف تسجيل نسبة 70% من حصة وسائل النقل عام 2020 في ساعات الذروة، مقارنة مع نسبة 63% حاليا ونسبة 67% عام 1997. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت استراتيجيات رئيسية تمثل في التخطيط المركزي لشبكة الباصات وتوسيعة خطوط النقل الحديدي السريع ذات المواقع المخصصة (اضافة 140 كم للوصول الى ما مجموعه 278 كم عام 2020). والهدف الآخر أن ينهي 85% من مستخدمي النقل العام رحلتهم ذهابا وإيابا في أقل من ساعة بالمقارنة مع النسبة الحالية والتي تبلغ 70%. بنيت الاستراتيجية السنغافورية أيضا على تدبير الطلب واستخدام الطرق، كما تم اتخاذ بعين الاعتبار متطلبات معينة لهم فئة خاصة من مستعملين النقل العام (ذوو الدخل الضعيف، التزام المجتمع ...).

النقل العام يخفف من الاختناقات المرورية

يعتبر الفضاء الحضري منتوجاً ثميناً لذاك يقتصر النقل العام في استهلاكه أكثر من السيارة. توفر الحركة الدائمة للمركبات فضاءً مهيئاً لمستويين آخرين ولجميع أفراد المجتمع، كما أن الاختناقات المرورية تؤدي إلى تعزق العيش والعمل بالمدن. ونظراً لاستمرار التمدن والطلب المتزايد حالياً على النقل في المدار الحضري فإن مشاكل الاختناقات المرورية لن تنتهي بل ستتفاقم على المستوى العالمي إن لم تكون مبادرة لـ**تغيير هيكلية** استعمال النقل.

- تقدر الكلفة المباشرة للاختناقات المرورية بنحو 2% من إجمالي المتوج الداخلي أي ما يعادل مبالغ تصل إلى مليارات اليورو سنوياً.
- تهدد الاختناقات المرورية المدن: يتطلب القيام برحالة من البيت إلى العمل بالسيارة استهلاك 90 ضعفاً من المساحة داخل المدينة ومن البنية التحتية التي يمولها المجتمع مقارنة مع نفس الرحلة بواسطة المترو، وعشرين ضعفاً من المساحة فيما لو قمت بهذه الرحلة في الباص أو الترام.
- إذا استخدم الجميع السيارة للذهاب إلى العمل، فإن المساحة الإجمالية المطلوبة لايقاف

بيروت (أستراليا)

ان من بين أهداف استراتيجية النقل في مدينة بيروت مضاعفة حصة وسائل النقل العام داخل المنطقة بحلول عام 2029 (من 6 إلى 12%)، والرفع من نسبة استعمال النقل العام في أوقات الذروة الصباحية من 35 إلى 65%.

السيارات قد تكون متساوية للمساحة المخصصة للنشاط الاقتصادي. وبالتالي يحتاج الموظف من أجل ايقاف سيارته إلى مساحة تعادل مساحة مكتبه (حوالي 20 m^2 للشخص الواحد).

- ان الاستثمار المطلوب لتحقيق التحسينات الضرورية في التنقل وتسهيل الوصول إلى المدن هو أدنى بكثير من التكلفة المباشرة للاختناقات المرورية، وتكون هذه النسبة أكثر فائدة إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاليف غير المباشرة والأثار الاجتماعية الناجمة عن الاختناقات المرورية.

وبحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، تسجل يومياً في بكين 1000 سيارة جديدة، وهو ما يمثل باحة اضافية لايقاف السيارات تعادل ملعب كرة قدم.

لنقل 50,000 شخص في الساعة في كل اتجاه نحتاج إلى:





النقل العام نقل للجميع

يعتبر التنقل مكوناً رئيسياً للمجتمعات الحديثة والفعالة. والتي يومنا هذا، لا يمكن لأية مدينة أن تعمل بشكل جيد دون نظام نقل عام. وباعتبار التكلفة الحقيقة للنقل بالنسبة لمجتمع ما، فإن النقل العام الحضري يكون بدون أي شك أفضل تكلفة وفعالية لكل طبقات المجتمع.

يتيح النقل العام الوصول إلى المدارس والخدمات الصحية ومارسة الأنشطة الاقتصادية ويسعى لهذه القطاعات العمل بكفاءة. وهو أداة ضرورية لادماج المواطنين ضحية التهميش الاجتماعي داخل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول السائرة في طريق النمو حيث يتضاعف عدد السكان في المدن بشكل سريع. ان من بين الحلول الأولية للقضاء على البناء العشوائي في الدول الأقل تقدماً هي النقل العام. أكثر من ذلك، من المهم أن تصبح وسائل النقل العام الاختيار المفضل للمواطنين بغض النظر عن مداخيلهم أو هدف تنقلهم. ذلك لأن امتلاك سيارة خاصة ليس بالضرورة مرادفاً للتنقل، حيث تعتمد الغالبية العظمى من السكان في المناطق النامية والمزدحمة حول العالم على النقل العام في تنقلهم.

- يربط النقل العام الأشخاص بمقارئ عملهم: يجب أن تكون للعمال الذين ينحدرون من جميع الطبقات الاجتماعية القدرة على اختيار وسيلة النقل الأقل كلفة والنظيفة والممتعة.

ولن يكون هذا الخيار ممكناً إلا باتخاذ سياسة صارمة لاعداد التراب.

- يقارب النقل العام بين المواطنين: حيث يضمن اندماجاً اجتماعياً أفضل لجميع الساكنة بغض النظر عن دخلها أو موقعها.
- النقل العام يحسن من وضعية الصحة في المدن عن طريق ضمان سلامة أكبر للجميع والترويج لأسلوب حياة صحي.

طهران (ایران)

يتوقع أن تتضاعف حصة الباصات والمترو ما بين عامي 2004 و2030 بموجب المخطط طوبيل المدى لسكة حديد طهران. ويتوقع أن تتوسّع شبكة السكك الحديدية في المدينة من 180 كم حالياً إلى 430 كم بحلول عام 2030.

ستكون عرضة للحوادث أكثر من عشر مرات إذا استخدمت سياراتك الخاصة عوضاً عن وسائل النقل العام. لهذا، يتضح أن النقل العام هو الاختيار الأكثر أمناً للتنقل. وبالتالي فإن اعتماد وسائل النقل العام على نطاق أوسع سيحدث تغييراً جذرياً على مستوى التخفيف من عدد حوادث السير القاتلة في المدن.

يتراوح الزمن المطلوب للوصول إلى 500,000 وظيفة ما بين 20 و25 دقيقة في المدن التي تستخدم النقل العام والمشي على الأقدام وركوب الدراجات بشكل كبير مثل مدینتي ميونخ وسنغافورة إلى ما بين 55 و70 دقيقة في بعض المدن كهيوستن أو ملبورن التي تعتمد كثيراً على السيارات الخاصة.



وضع سياسات حضرية متكاملة و مستبصرة



تعمل السياسات الحضرية المتكاملة على الرفع من فوائد النقل العام وتتوفر لسكان المدن حياة أفضل.

لضمان حياة ذات جودة للمواطنين وتنمية مستدامة لمدن وأقاليم العالم بأسره ، من الضروري وضع منهج متكامل للسياسات الحضرية من شأنه أن يحقق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية للمواطنين والمقاولات على حد سواء . وبالتالي فإن نظام النقل العام الفعال والمتكامل يعتبر حجر الزاوية لهذه السياسات.

مدريد (اسبانيا)

منذ تأسيس الهيئة الإقليمية للنقل عام 1986 ، تم تسجيل زيادة في استخدام النقل العام في إقليم مدريد بنسبة 70% بينما كانت نسبة النمو السكاني 25% . وقد تم إنجاز حجم كبير من البنى التحتية ابتداءً من سنة 1995 ، كما تم بناء ما يزيد عن 200 كم من خطوط المترو والترام الخفيف في مدريد وضواحيها.

التنسيق بين أنماط النقل المختلفة

لكي تلبي الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع ، يجب التنسيق بين مشغلي وأنماط النقل المختلفة حتى نتمكن من خلق نظام نقل عام متكامل يعمل داخله كل الفاعلين إتجاه واحد . يجب أن تتخذ الإجراءات على مستوى أكثر فاعلية مع القدرة على امتدادها إلى عدة مناطق وتطبيق سياسات مختلفة . وبدون هذا المنهج ، فإن النتائج لن تكون بمستوى التوقعات والطموحات المطلوبة لأن أحواض النقل تمتد بعيداً أوسع من الحواجز الإدارية .

وفي نفس الوقت ، يستوجب إيجاد توازن عادل حتى يتمكن كل تدخل من توفير المكان للأعمال التجارية للمشغلين دون اهمال الأهداف الاجتماعية للنقل العام . يضمن وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية المناسبة تحقيق الهدفين معاً .

التنسيق بين مختلف السياسات

لكي تنجح سياسة النقل العام يجب أن تتناسق و تتكامل بشكل فعال مع السياسات الحضرية الأخرى كإعداد التراب الوطني ، مصالح الأمن ، باحثات وقوف السيارات ، الضرائب ، ... الخ.

يجلب هذا التفاعل منافع لكل من قطاع النقل العام وبافي أنواع السياسات الأخرى . وتلعب الحكومات الوطنية والإقليمية دوراً رئيسياً في هذا المجال و ذلك عن طريق توفير إطاراً إدارياً وقانونياً متناسقاً ومتاماً وبالدعم القوي للحكومات المحلية . وفقاً لذلك ، فإن هذه الأخيرة من شأنها أن تضمن وتشرف على حسن سير العمل في القطاع . وللقيام بذلك ، يجب على السلطات الإقليمية والمحلية أن توفر على الكفاءات الضرورية للقدرة على تحقيق الأهداف المحددة على المستوى الوطني .

تورونتو (كندا)

وضع المخطط الجديد للنقل الإقليمي في تورونتو الكبرى ومنطقة هamlton أهدافاً طموحة للنقل العام وذلك باستحقاق زمني يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً . ويتوخى هذا المخطط بناء 1200 كم من خطوط النقل الهيكيلية (زيادة ثلاثة أضعاف على العدد الحالي !) بحيث أن أكثر من 80% من سكان الإقليم سيقطون على بعد أقل من 2 كم من تلك الخطوط (مقارنة مع 40% حالياً) .

ويتوقع من هذا المخطط استثمار 2 مليار دولار كندي سنوياً في مشاريع النقل العام خلال نفس الفترة الزمنية . ولقد تعهدت الحكومة الإقليمية مبدئياً بدعم 11.5 مليار دولار كندي . ومن المتوقع أن يغطي النقل العام 26% من الرحلات إلى أماكن العمل خلال 25 سنة ، مقارنة مع 16% حالياً . كما يتوقع أن ترتفع نسبة استخدام النقل المشترك إلى 130% . وبالتالي سوف تنخفض نسبة الانبعاثات الصادرة عن النقل بمقدار النصف في هذه الفترة .

دعوة للعمل

- تبني إطار تنظيمي يضمن الاستقرار للقطاع ويدعوه إلى تناول مستدام مع ترك المجال لمشغلي القطاع من أجل القيام بأنشطتهم التجارية إلى جانب المهمة التقليدية للقطاع العام .
- ادماج كل مظاهر النقل الحضري وصرف النظر عن كل القرارات المنعزلة من أجل تدبير متكملاً للتنقل .
- دعم المراكز الحضرية بأهداف ومحططات تنقل مستدامة وطموحة مصحوبة بأدوات الرصد .
- التنسيق بين جميع أنماط النقل (أنماط ، خدمات ومشغلين) في المنطقة .
- تبني سياسة تسعير أو تذاكر موحدة وجداول زمنية متناسبة وتسويق مشترك مع تدبير أمثل للشبكات والتبارلات .
- التنسيق على المستويين المحلي والإقليمي .
- ضمان تمكين الجميع من الاستفادة من وسائل النقل العام (وفرة وسائل النقل ، أسعار في المتناول ومعرفة الخدمات) .

تعزيز ثقافة عمل جديدة

ان وجود اطار تنظيمي وتجاري مناسب يؤدي الى ازدهار النقل العام وجذبه بقوة للزيائين والمستثمرين واليد العاملة.



تعزيز التنمية الشمولية والمحلية بنسبة أكبر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية إلى النقل العام. وفي الوقت الذي نجد فيه أن أنماط الاستهلاك لدينا أصبحت محطة تساؤل، فإن قطاع النقل يتطلع إلى تغيير مستدام استجابة لمتطلبات المراكز الحضرية.

واليوم مقارنة مع أي وقت مضى، يبقى النقل العام مصدرا هاما لفرص عمل بيئية على المستوى المحلي ومدعما قويا للاقتصاد المحلي.

وبالاضافة الى الدور التقليدي للنقل العام والمتمثل في تقديم الخدمة العامة وكذلك مهمته الاجتماعية، فإن معاذج أعمال ابتكارية ومرحبة ومتعددة من شأنها أن تعزز روح المقاولة وتجذب المواهب ورؤوس الأموال.

ومن الضروري إيجاد هيكل تنظيمي عادل وشفاف لهذا القطاع لتقديم حلول للنقل تكون ذات جودة ل مختلف شرائح السوق. كما يجب أن يحدد انتاج الخدمات بوضوح تام وأن تراقب ويؤجر عليها بغض النظر عن نوع هذه الخدمات سواء كانت خدمات عامة كلاسيكية أو خدمات نقل جديدة.

دعوة للعمل

- ترك المجال الكافي للمشغلين لتطوير كفاءاتهم وابتكاراتهم وروح مبادرتهم.
- تغيير ثقافة المؤسسة بحيث لا تقتصر على الانتاج فقط أو تسيير الأسطول وإنما تتسع إلى تطوير صناعة خدمات حقيقة تركز بشكل كامل على المستهلكين ولتحقيق ذلك:
- ◆ ادخال معاذج تدبير جديدة واجراءات وأدوات جديدة لتحقيق الأداء المرتفع المستوى.
- ◆ تطوير ممارسات جديدة تتعلق بالموارد البشرية لجذب الطاقات الوهوية وتحفيز الموظفين والمحافظة على أخلاصهم.
- ◆ وضع معاذج تدبير ومحططات استراتيجية وقيم متكاملة من أجل ضمان تواافق ما بين الأهداف والإجراءات المتخذة وضمان الشفافية وتحفيز الموظفين وتحسين أدائهم.
- استخدام عقود ادارية لتحديد المسؤوليات والكافاءات ومخاطر مختلف الأطراف وإيجاد توازن عادل بينهم.
- تحديد مستوى واقعي ومرغوب فيه من الجودة وادخال نظام المكافآت والعقوبات في العقود.
- وضع وتنفيذ مدونة لحسن السلوك من أجل الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والشفافية.

بوغوتا (كولومبيا)

ان الاعتماد على السياسات السابقة التي وضعت من أجل تطوير وتنظيم النقل العام في بوغوتا يجعل المخطط الرئيسي للنقل الذي يعرف بالتوجهات للعشرين سنة المقبلة، يوفر حيزا هاما للنقل العام داخل نظام التنقل.

ومن بين الأولويات التي يشملها هذا المخطط، ذكر الاندماج التام لأنظمة النقل التقليدية ذو السعة المترقبة وتطوير مسارات جديدة لمروء الباصات السريعة وتحسين الاتصالات عبر خلق نقط الربط. وبحلول عام 2020، سوف تقترب نسبة 85% من المدينة من نظام النقل العام الرئيسي بحوالي أقل من 500 م أمّا النسبة الباقية فيستيم تعطيها بواسطة خطوط ثانوية.

ويهدف كذلك هذا المخطط الرئيسي للنقل إلى تحسين ظروف تنقل المشاة والإجراءات المتعلقة بتدبير مواقف السيارات.

lagos (نيجيريا)

بمجرد انشاء هيئة النقل لمنطقة لاغوس الكبرى (LAMATA) عام 2003، تم وضع خطة استراتيجية للنقل للتعرف بالأهداف الطموحة لتطوير النقل العام.

وبحلول عام 2020 سيتم انجاز سبع خطوط سكك حديدية وسبعين خطوط باصات منتظمة وثمانين صلات وصل نهرية. وقد تم احداث صندوق للنقل لجمع الموارد الضرورية. ويتناقض هذه المشاريع يتوقع انخفاض الاختلافات المروءة بشكل كبير وتزايد مردودة السير. وتسجل يوميا حوالي 200.000 رحلة عبر خط الباص السريع (BRT 22 كم) الذي أُنجز عام 2008. وقد انخفضت المدة الزمنية للرحلات عبر هذا الخط بمقدار النصف منذ افتتاحه.

بكين (الصين)

ان النمو السكاني والاقتصادي المتزايد في بكين تسببا في ارتفاع سريع لعدد السيارات في الطرق (400,000 سيارة جديدة سنوياً منذ عام 2002) وبالتالي في تدهور أوضاع السير. ونظرا لبروز الزخم الذي أوجده استضافة الألعاب الأولمبية عام 2008، فقد اغتنمت السلطات المحلية فرصة تطوير سياسة طموحة للنقل الحضري في بكين تبني على تطوير النقل العام ووضع اجراءات ادارية جديدة للسير. وقد أدى تطور شبكة النقل العام إلى زيادة في حصة وسائل النقل من 26% (للدراجات، 5% للسيارات) عام 2000 إلى 64% (للدراجات، 33% للسيارات) عام 2008. وتهدف السلطات مستقبلا إلى تحقيق حصة 45% (للدراجات، 24% للسيارات، 18% للسيارات).

ومن المتوقع اضافة خط مترو جديد سنويا ابتداء من عام 2009 حتى عام 2015 مما ستغطي شبكة المترو 560 كم.



ضمان استقرار خطط التمويل والاستثمار

موارد مالية متنوعة، تمويل مستقر، كفاءة مرتفعة ونسبة قوية من استعمال النقل العام. تلك هي ركائز القوة المالية الأربع للقطاع التي تساهمن في تقليل اعتماده على الاعانات.

لم يتوقف الطلب على النقل العام من الارتفاع وسيستمر في ارتفاعه ، وبالنظر الى ظاهرة التحضر وارتفاع الطاقة والعرقين البيئية ، فإنه ليس من المحتمل أن يتغير هذا الطلب في المستقبل القريب. كما يتبين ارتفاع متطلبات مستعملي النقل العام لا سيما من حيث جودة النقل العام (أسلوب الحياة... الخ).

كل ذلك يتطلب زيادة كبيرة في سعة الحافلات (للتحفيض من الاختناقات في ساعات الذروة) وأيضا توفر موارد اضافية التي ستخصص مثلاً لتدرير العاملين في القطاع والحد من التجدد والابتكار والتوصیع من تقديم الخدمات. ومن الضروري الرفع من الموارد بشكل هيكلی من أجل الاستمرارية في تطوير وتحسين النقل العام والاستدامة على تقديم الخدمات على المدى البعيد.

لكن اكراهات الميزانية العامة التي تعاني منها السلطات الحكومية أدت منذ عدة عقود إلى ضعف الاستثمار بشكل مستمر في أساسيات النقل العام والبنية التحتية. هذه التبعية للأموال العامة تعيق الجهود المبذولة لتنمية القطاع.

تعتبر مصادر التمويل البديلة والاستثمارات الخاصة مصادر تمويل لا يمكن الاستغناء عنها. لكن الأزمة المالية الحالية قد تؤدي إلى تحجيف مصادر الدعم المالي.

بيد أن اتباع نهج تجاري لتقديم الخدمات وتحديد التعرفة (بدون أن تشمل الأهداف الاجتماعية للنقل العام) سيساعد على الوصول إلى نسبة تغطية أفضل للتکاليف وجعل القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين.

إن الهدف الطموح الذي يرمي إلى مضاعفة عدد مستعملي خدمات النقل العام في العالم بحلول عام 2025 يجعل هذه الاستثمارات في النقل العام أمراً ضرورياً.

دعوة للعمل

- استخدام الأساليب الأكثر دقة لاظهار مدى ربحية الاستثمارات في القطاع العام والتواصل مع كل المعنيين بالأمر و من ضمنهم المستثمرين في القطاع الخاص، من أجل اعطاء قطاع النقل العام مكانة قوية ومستقرة وذلك ل توفير فرص جيدة للمستثمرين على المدى البعيد.
- دعم تطوير هيكل تنظيمية فعالة لتسهيل الحصول على التمويل بما في ذلك ملائمة القوانين الضريبية ومعايير المحاسبية.
- تطوير مصادر دخل جديدة من خدمات نقل متنوعة بالإضافة إلى الأنشطة التقليدية.
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة التي تحقق قيمة مضافة للخدمة و / أو تخفض من التكاليف.
- تشجيع الحكومات على استخلاص الدروس من الأزمة الاقتصادية والمالية لتسريع المرور إلى أنماط انتاج واستهلاك أكثر استدامة (العهد الأخضر الجديد) ومنح حواجز للتنمية واستخدام حلول مستدامة.
- تحسين تكاليف المنتجات في جميع مراحل حياتها.
- الاستعداد من أجل الانخراط في مبادرات التعاون بين القطاع العام والخاص.(PPP)

دبي (الإمارات العربية المتحدة)

يتوقع أن يتضاعف الطلب على النقل أربع مرات عام 2020 بسبب النمو السكاني السريع والمناطق الحضرية ليصل إلى 22 مليون رحلة يومياً.

لقد نتج عن التحدي والإرادة القوية ل توفير "نقل آمن وسلس للجميع" "خلق هيئة نقل متكاملة (RTA) وضعت نصب أعينها هدف الزيادة في نسبة خدمات النقل العام من 6% حالياً إلى حوالي 30% عام 2020. وتتوقع المخططات الطموحة لتطوير النقل العام الجاز 4 خطوط مترو (381 كم) و 7 خطوط ترام (270 كم) و 90 خط باص جديد (2500 كم) و 5 طرق نقل مائية جديدة (210 كم) حيث سيبلغ إجمالي الاستثمار 10 مليارات دولار.

نيوزيلاندا

تملك الحكومة خطط جريئة لتطوير النقل المستدام داخل البلد. وقد ازداد عدد الركاب بنسبة 50% منذ عام 2000 / 1999، كما يتضاعف عددهم منذ عام 1998 في كريست شورتش ، ثاني المناطق الحضرية للبلد.

ل لكن نظراً لضعف الكثافة السكانية في نيوزيلاندا ، فإن العدد السنوي للرحلات يناهز 28 رحلة لكل شخص حالياً . وتخطط الاستراتيجية النيوزيليندية لعام 2008 لمضاعفة هذا الرقم أربع مرات ليصل إلى 117 رحلة سنوياً لكل شخص. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف إذا استمر معدل نمو النقل العام في ونجتون المتوقع عام 2016 إلى حدود عام 2040 ، ثم إذا تحقق نفس مستوى ثنو ولنجتون في أوكلاند و كانتيري بحلول عام 2040.

لا تتردد في استخدام طريقة العصا والجزرة

تعتبر الاجراءات والسياسات التي تؤثر بشكل فعال في سلوك المواطنين في مجال النقل مجديّة وتشجع على استخدام وسائل النقل العام.



لا يمكن لتدبير وادارة النقل في المدن ان يكون فعالا الا باتخاذ الاجراءات لتدبير الطلب علما بأن سلوك المواطنين يتأثر بعوامل شتى . ونجد عددا من هذه العوامل مستقلة عن سياسة النقل العام مثل التنظيم الفضائي داخل المدينة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والتجهيزات المنوطة لكل نمط من أنماط النقل (السيارات الخاصة، النقل العام، المشي، الدراجات) أو الأنظمة الضريبية والأسعار المطبقة على كل نمط من أنماط النقل.

وبشكل عام ، فإن المكونات السياسية والتشغيلية في كل منطقة لها تأثير على أنماط النقل وعلى جاذبية النقل العام . ولعل العمل بهذه العوامل وأخذها بعين الاعتبار في سياسة النقل العام يساهم في التأثير على سلوكيات التنقل على المدى القصير والطويل ويزيد في الطلب على النقل العام .

لندن (المملكة المتحدة)

دعوة للعمل

- وضع خطط لشبكات تنسجم مع خطط التنمية و التوقعات الحضرية الطويلة المدى.
- دعم تطوير اطار سياسي يمكن من دمج النقل العام في القرارات الحضرية.
- الحد من استخدام السيارات داخل المدن عن طريق سياسات ارادية لموافق السيارات ، وأماكن محدودة لحركة المرور ومنع حركة المرور العابر والسيارات الملوثة للبيئة.
- الأخذ بالاعتبار لجميع الخيارات لتخفيف الاختناقات المرورية في ساعات الذروة: أسعار مختلفة خلال النهار أو جداول عمل مرنة لأصحاب الشركات والمؤسسات التعليمية.
- تشجيع أرباب العمل على تطوير مخططات لنقل موظفيهم وعمالهم.
- تحسيس المواطنين بانعكاسات اختيارتهم لوسائل النقل المختلفة.
- تقييم جدوى رسوم الأداء داخل المدن للتغلب على الاختناقات المرورية والتلوث.
- اعطاء النقل العام ميزة تنافسية على السيارات وذلك من خلال الطرق المرورية المخصصة واعطاء الأولويات... الخ.

لقد أدت تحسينات جوهرية في مجال النقل منذ بداية هذا العقد الى تحول من استخدام السيارات الى استخدام النقل العام بنسبة 5% (حاليا، 41% بالنسبة لسيارات و 37% للنقل العام). فقد ارتفعت نسبة استخدام الباص الى 40% (التصل الى حوالي 2 مليار رحلة سنويا) بينما انخفضت نسبة مرور السيارات وسط لندن بحوالي 20%، كما أن استخدام الدراجات تزايد بنسبة 90%. تحققت هذه الانجازات بفضل الموارد المهمة و السياسة القوية والاستراتيجيات الواضحة.

ان الزيادة المستمرة في عدد السكان واليد العاملة من المتوقع أن تؤدي الى تخلق 5 مليون رحلة يومية اضافية في لندن في عام 2025 أي ما يفوق بكثير الاستخدام الشامل للمترو حاليا.

تلمح مدينة لندن في تغطية هذه الرحلات الاضافية عن طريق النقل العام، المشي واستخدام الدراجات فقط.

للوصول الى هذا الهدف ينبغي أن ترتفع حصة النقل العام من 37% الى 41% بحلول عام 2025 عن طريق زيادة القدرة الاستيعابية لخدمات الباص والمترو.

على سبيل المثال ، فإن القدرة الاستيعابية للمترو في أوقات الذروة وسط لندن ستعرف ارتفاعا بنسبة 28% عام 2020. ولتحقيق ذلك ، سيتم الرفع من القدرة الاستيعابية لخدمات الباص والمترو والمخازن بنيات تحتية جديدة ، من بينها بناء خط سككي جديد ”كروسرويل“ سيختلف مدينة لندن (بتكلفة 16 مليار جنيه استرليني) . واجراءات اضافية أخرى تشمل مراجعة تعرفة الأداء في المجال الحضري والتقليل من اختناقات حركة المرور.



توفير خدمات قادرة على أن تصبح أسلوب النقل المفضل عند المواطنين

تعد احتياجات الزبائن وأسلوب حياتهم دافعا أساسيا إلى التخطيط والتمويل وتقديم خدمات نقل ذات جودة عالية.

تلحق أنماط الاستهلاك اليوم حاجات وعادات جديدة في المجتمع . ويتمتع المواطنون بحرية واسعة للاختيار بين مختلف وسائل النقل كما يتوجهون الى مقارنة أداء النقل العام مع ما تقدمه الخدمات الأخرى .
لذا أصبحت لديهم مرجعية أوسع تتأثر بمدى تصورهم وقدرتهم على ادراك الجودة في القطاعات الأخرى (مثل مزودي خدمات الانترنت ، المحلات التجارية خلال الليل) . يعبر التوجه الذي ينبغي على اشباح حاجات المستهلكين ضروريًا اذا كان يريد من شركات النقل تقديم الجودة المطلوبة للزنبناء .
يتوقع الزبناء حلول نقل سريعة ، آمنة وموثوقة ، نظيفة وبأسعار مناسبة ومصحوبة بمعلومات واضحة ومفهومة .

وبالتالي فإن الفهم الجيد لاحتياجات المستهلك وجودة الخدمات والابتكار من الشروط الضرورية للنجاح . ويتمثل الزبناء مزيداً من التقدير والاعتراف ، كما يجب على شركات النقل كذلك اظهار ما يشهدون به من احترام واهتمام بالمستهلك . من أجل ذلك ، يجب تحسين النظرة الى أوقات السفر والقضاء على بعض الأفكار السلبية والعواقب النفسية .
يزداد الاقبال أكثر على النقل العام بتوفر الجودة والأسعار المناسبة والمرونة ، ولعل كل خبرة جديدة في هذا المجال من شأنها أن تساهم في تغيير السلوكيات .
يعد هذا التغيير في العقليات أمراً ضروريًا لتحويل النقل العام إلى خيار مفضل بالنسبة للمواطنين .
ان تقسيم الزبائن وتحصيص الخدمات المعروضة يمكن من تحقيق حلول نقل ذات جودة عالية تجذب فئات كثيرة من السكان تتجاوز بكثير الزبناء التقليديين للنقل المشترك .

السويد

وضع الفاعلون في النقل العام الوطني في السويد هدفاً طموحاً يتمثل في مضاعفة حصة السوق في قطاع النقل العام بحلول عام 2020 . وتهدف استراتيجيتهم إلى التقليص من التشوه الحالي لقطاع النقل العام عن طريق مراجعة القوانين . كما تهدف أيضاً إلى تحويل النقل العام إلى نشاط خدماتي لا إلى إنتاج كيلومترات .
وعلى غرار ما يحدث في قطاع التجارة بالتنقيط ، فإن النية تتجه نحو تجاري لخدمات النقل العام يكون مبنياً على القيم . كما يتوقع البرنامج الرفع من المخازن البنية التحتية وتطوير التكنولوجيا في الباصات .

دعوة للعمل

- الاستجابة لاحتياجات وتوقعات وأساليب جديدة لحياة الزبائن وتطوير المنتجات وخدمات النقل تستهدف الزبائن التقليديين بالإضافة إلى شرائح جديدة .
- تطوير نظام تعرفة تجارية جديدة .
- القدرة على أن تصبح مونا حقيقة للنقل: وذلك عن طريق تطوير شركات استراتيجية لهم مختلف أنماط النقل وكذلك تحالفات مع أصحاب سيارات الأجرة، والدراجات ذات الاستعمال الحر و السيارات ذات الاستعمال المشترك وموافق السيارات ومزودي المعلومات وكل من تولد عنه خدمات النقل .
- توفير خدمات متكاملة تشمل المعلومات والتعرفة و تذاكر السفر .
- العمل على وضع نظام تدبيري شامل للجودة من أجل تقديم خدمات ذات جودة وتقدير حسن الأداء ومدى اشباع حاجات الزبناء .
- وضع خطط واستراتيجيات التسويق ورصد عائدات الاستثمار التي تجيئها .
- تحسين الصورة والعلامة التجارية لكي يحس المواطنون بالاعتزاز عند استخدامهم النقل العام والموظفو بالسعادة لعملهم في القطاع .
- ادخال أساليب الابتكار والتجديد بحدروفهم واستيعاب متطلبات مستخدمي النقل العام وتقاسم المخاطر بشكل عادل .

توفير خدمات قادرة على أن
تصبح أسلوب النقل المفضل عند
ال مواطنين

وضع سياسات حضرية
متكاملة و مستبورة

تعزيز ثقافة عمل جديدة

ضمان استقرار خطاط
التمويل والاستثمار

لا تتردد في استخدام
أسلوب العصا والجزرة

اختر حلولك

النقل العام : الحل البيئي الذكي

يجب على المدن والحكومات أن لا تفوت الفرصة السانحة اليوم لوضع أساس جديد للتنمية الاقتصادية وخلق الثروة. هذا يعكس بالنسبة للنقل الحضري ضرورة وضع النقل العام ضمن الأولويات بدلاً من المواصلة في بناء الطرق السيارة ودعم صناعة السيارات، هذه الاجراءات التي ستزيد من تراكم المشاكل التي تواجهها مدننا اليوم.

وبالتاكيد فإن الاستراتيجيات والرؤى الطموحة فقط هي القادرة على أن تؤدي إلى تحول جذري. يملك قطاع النقل العام الكفاءة والطموح الضروريين لتحسين البيئة الحضرية لصالح السكان والمقاولات كما هو الشأن في عدد من المدن.

مواجهة هذه التحديات، وضعنا نصب أعيننا هدف مضاعفة حصة السوق لقطاع النقل العام على الصعيد العالمي بحلول عام 2025.

لتحقيق هذا النمو، فإنه يجب على جميع المعنيين تحمل مسؤولياتهم لتنظيم السوق وتوفير الوسائل الضرورية لتنظيمه. ولعل الاستثمار في شبكة نقل عام فعال ومستدام سيساهم في استقرار سوق الطاقة العالمي والتقليل من دور النقل في التغيير المناخي ودعم النمو الاقتصادي والتحسين من نمط العيش في المدن عن طريق الحد من الاختناق المروري وتوفير مكانيّة النقل للجميع. إن النقل العام مرآة التقدم والازدهار للمجتمع.

لقد حان الوقت بالنسبة :

< للمشغلين: لتحسين وتطوير أنشطتهم من خلال تقديم حلول عالية الجودة وتشجيع الابتكار والتجدد وروح المقاولة.

< للحكومات: لاعتبار النقل العام كحل ناجع وقائم بذاته وتخصيص الموارد الكافية وتنظيم القطاع بشكل مناسب ودقيق.

< للمدن والسلطات المحلية: لتحديد الأهداف الطموحة على مستوى حصة السوق وتطوير النقل المستدام في إطار السياسات الحضرية المتكاملة.

< للمستثمرين: لدعم الاقتصاد الحقيقي والنقل كمكون من مكوناته الأساسية.

< لقطاع الصناعة: لتطوير منتجات وحلول جديدة وموثوقة وبتكلفة مناسبة.

لنعمل جميعاً من أجل نقل أفضل في مدننا.

Rue Sainte-Marie 6
BE-1080 Brussels
Belgium

Tel: +32 2 673 61 00
Fax: +32 2 660 10 72

info@uitp.org
www.uitp.org

زوروا موقعنا الإلكتروني
وشاهدوا صندوق أدوات المناصرة:
www.uitp.org/advocacy

نص أصلي باللغة الإنجليزية.
ترجمة مع امكانية وجود أخطاء
مطبعية

في حلوى عام 2010، سيحتفل الاتحاد الدولي للمواصلات العامة
بالذكرى 125 على تأسيسه.

لقد عمل الاتحاد الدولي للمواصلات العامة على توسيع مهامه ليصبح شبكة
لجميع الفاعلين في النقل ومحفزاً لفرص أعمال جديدة ومركزًا عالميًّا للمعرفة
والخبرة وناطقاً رسمياً بالنسبة للمواصلات العامة والنقل المستدام و منعاً
للاتكارات والحلول المستقبلية.

يمثل الاتحاد الدولي للمواصلات العامة اليوم أزيد من 3100 فاعل في
النقل الحضري، المحلي، الإقليمي والوطني، موزعين على أكثر من 90 بلداً
من جميع القارات.